مفهوم المصالح الدولية والعلاقات الدولية

م.م سلام سعود حسن العبيدي

جامعة كركوك – كلــية التربية البدنية وعلوم الرياضة – الشعبة العلمية

The Concept of international interests and international relations

Research Extract

Salam Saud Hassan Al-Obaidi

University of Kirkuk – College of Physical Education and Sports Sciences – Scientific Division

salamsoudhasan@uokirkuk.edu.iq

الملخص: إن دور المصالح الدولية والعلاقات بين الدول مفهومان مترابطان في حقل العلوم السياسية والعلاقات بين الدول: يقصد بالمصالح الدولية جملة الأهداف والغايات التي تسعى الدول لتحقيقها أو حمايتها على الصعيد الخارجي. قد تكون مصالح سياسية (الأمن القومي، النفوذ)، اقتصادية (التجارة، الطاقة، الموارد الطبيعية)، أو ثقافية/أيديولوجية (نشر اللغة، القيم، الهوية). وهذه المصالح تحدد سلوك الدولة في تعاملها مع غيرها من الدول والمنظمات الدولية، وغالباً ما تكون الدافع وراء عقد التحالفات أو الدخول في الصراعات. أما العلاقات بين الدول هو حقل علمي ودبلوماسي يدرس التفاعلات بين الدول، والمنظمات الدولية، والشركات العابرة للقوميات، وحتى الحركات والشعوب. وتهتم العلاقات الدولية بتنظيم التعاون، وإدارة النزاعات، وبناء النظام الدولي الذي يقوم على قواعد وقوانين (مثل القانون الدولي، ومواثيق الأمم المتحدة). وتشمل مجالات متعددة مثل: الدبلوماسية، الأمن والسلام، التنمية الاقتصادية، حقوق الإنسان، والعولمة.

الكلمات المفتاحية: المصالح، العلاقات، الاستراتيجية.

Abstract:

The roles of international interests and international relations are interconnected concepts in the field of political science and international relations. International interests refer to the set of goals and objectives that states seek to achieve or protect on the international stage. These interests may be political (national security, influence), economic (trade, energy, natural resources), or cultural/ideological (spreading language, values, identity). These interests determine a state's behavior in its dealings with other states and international organizations, and are often the driving force behind forming alliances or engaging in conflicts. International relations, on the other hand, is a field of study

and diplomacy that examines interactions between states, international organizations, transnational corporations, and even movements and peoples. International relations is concerned with regulating cooperation, managing conflicts, and building an international order based on rules and laws (such as international law and the United Nations Charter). It encompasses multiple areas, including diplomacy, security and peace, economic development, human rights, and globalization.

Keys Words: Interests, Relations, Strategy

المقدمة

المصلحة الدولية هي ذات الإرادة التي انبثق عنها تأسيس الأمم المتحدة في 24 تشرين الأوّل من عام1945 لتحقيق عدة أهداف أساسية من أهمها وضع حد للنزاعات الدولية لا سيما المسلحة منها لإنقاذ الاجيال من الحروب التي جلبت على البشرية مختلف أنواع الكوارث والمآسي، لكن هذه الارادة تخضع في كثير من الاحيان، أو تنحاز لمصالح دولة أخرى بحيث تبدو عاجزة عن وضع حد للعديد من المشاكل والنزاعات الدولية في مختلف المناطق حول العالم.

وقد شهد النظام الدولي العديد من التحولات منذ انهيار الأتحاد السوفيتي من نهاية القرن العشرين على مختلف المستويات السياسية والأمنية والاقتصادية، عكست نمط التفاعل الدولي وأدوار الأطراف والقوى الفاعلة فيه, في ظل ظاهرة تشرذم القوى وما ارتبط بها من تفشي الأزمات الداخلية والإرهاب والنزاعات العرقية لا سيما في القوقاز التي تمثل نقطة اختراق جاهزة لكل القوى الإقليمية المحيطة والقوى الدولية المتربصة والتي تستحين الفرص, وشهدت المنطقة تنافساً دولياً في ظل الأهمية الاستراتيجية للمنطقة, ويدفع باتجاه التوصل إلى مقايضات إقليمية في المواقف لا سيما إن كل طرف قد بدء العمل علانياً وبشكل مكشوف في ساحة الدول الأخرى بضد من مصالح خصومها.

- **أهمية البحث:**

تنبع أهمية هذا البحث من كون **المصالح الدولية** تعد المحرك الأساسي في صياغة **العلاقات بين الدول** في مختلف الميادين السياسية والاقتصادية والأمنية. ففهم كيفية تفاعل المصالح بين القوى الدولية والإقليمية يساعد على تفسير أسباب التحالفات والنزاعات، ويكشف عن آليات صنع القرار في السياسة الخارجية للدول.

كما تزداد أهمية الموضوع في ظل التحولات الراهنة للنظام الدولي، وتنامي الأزمات العابرة للحدود، وصعود قوى جديدة تسعى لإعادة تشكيل موازين القوة التقليدية.

- **أهداف البحث:**

يهدف هذا البحث إلى:

1. توضيح مفهوم **المصالح الدولية** وأنواعها وأبعادها.
2. تحليل العلاقة بين **المصلحة الوطنية** و**السياسة الخارجية** للدول.
3. دراسة كيفية تأثير المصالح الاقتصادية والسياسية على **العلاقات الدولية.**
4. الكشف عن **الآليات** التي تستخدمها الدول لتحقيق مصالحها (كالتحالفات، المفاوضات، الضغوط، القوة الناعمة...).
5. استشراف مستقبل العلاقات الدولية في ظل تغير موازين القوى العالمية.

- **إشكالية البحث**

تكمن الإشكالية الرئيسية في التساؤل: **إلى أي مدى تؤثر المصالح الدولية في تشكيل طبيعة العلاقات بين الدول، وكيف تنعكس هذه المصالح على استقرار النظام الدولي؟**

ومنها تتفرع الأسئلة الفرعية التالية:

- ما المقصود بالمصلحة الدولية؟ وكيف تختلف عن المصلحة الوطنية؟
- ما العوامل التي تحدد أولويات المصالح بين الدول؟
- هل المصالح المشتركة تؤدي دائمًا إلى تعاون، أم يمكن أن تسبب صراعات؟
- كيف تتأثر المصالح الدولية بالتحولات الاقتصادية والتكنولوجية الحديثة؟

*** فرضية البحث**

ينطلق البحث من الفرضية التالية: **تُعد المصالح الدولية العامل الحاسم في تحديد طبيعة العلاقات بين الدول، حيث تؤدي المصالح المتقاطعة إلى تعاون وتحالفات، بينما تؤدي المصالح المتعارضة إلى نزاعات وصراعات.**

- **منهجية البحث:**

سيعتمد البحث على **المنهج الوصفي التحليلي**، من خلال:

- وصف وتحليل مفهوم المصالح الدولية وتطورها التاريخي.
- دراسة حالات واقعية للعلاقات بين بعض الدول الكبرى (مثل الولايات المتحدة والصين، أو روسيا وأوروبا.(
- توظيف **المنهج المقارن** لمقارنة أنماط العلاقات في فترات مختلفة.
- الاعتماد على مصادر أكاديمية وموثوقة من دراسات العلاقات الدولية والنظريات السياسية (كالواقعية والليبرالية والبنائية).

*** هيكلية البحث المقترحة**

المقدمة:

المبحث الأول: التعريف بالمصالح الدولية.

- المطلب الأوّل: تعريف المصالح الدولية.
- المطلب الثاني: مفهوم العلاقات الدولية وأثارها في إطار المصالح الدولية

المبحث الثاني: التعريف بالمصالح الوطنية وأنواعها

- المطلب الأول: التعريف بالمصالح الوطنية العليا
- المطلب الثاني: أنواع المصالح الوطنية العليا

الخاتمة:عرض لأهم النتائج.

المبحث الأوّل

التعريف بالمصالح الدولية

أن التعريف بالمصالح الدولية وإدراك مضمونها بشكل مقارن للغاية التي سعينا اليها من خلال هذه الدراسة، يتطلب تقسيم محتوى هذا المبحث على مطلبين، إذ سنخصص الاول منهما لدراسة تعريف المصالح الدولية أما المطلب الثاني فسنخصصه لدراسة مفهوم العلاقات الدولية وأثارها في إطار المصالح الدولية

المطلب الأوّل

تعريف المصالح الدولية

انطلاقاً من وعينا بأهمية وضرورة المصطلح وللإحاطة به وبكل ما يحويه من مدلولات لغوية واصطلاحية، يجدر بنا أن نخصص هذا المطلب لأهم التعريفات التي تناولتها المعاجم والتي أعطت إحاطة كاملة بكلمة "مصلحة"، فضلاً عن النظر في النصوص التي من الممكن أنها قد بينت معنى المفهوم من الناحية الإصطلاحية. لذلك سنقسم محتوى هذا المطلب على فرعين، وكما يلي:

أوّلاً: التعريف اللغوي

المصلحة في اللغة تأتي ضد المفسدة، وجمعها مصالح، أي أن "الصلاح ضد الفساد؛ صلح يصَلَحَ ويصلُح صلاحاً وصُلُوحاً والإصلاح نقيض الافساد والمصلحة: الصلاح والمصلحة واحدة المصالح. وأصلح الشيء بعد فساده: أقامه، وأصلح الدابة: أحسن اليها فصلحت[1].

إذ عرف معجم (LEROBERT) المصلحة بأنّها: حالة نفسية للتعريف عن ما يسمى الاهتمام والرعاية[2]. أمّا الموسوعة (HACETTE) فعبرت عن المصلحة بأنّها: كل ما هو مفيد ويحقق افضلية. أمّا

(1)ابن منظور، محمد بن مكرم بن علي الإفريقي المصري، لسان العرب، دار صادر، بيروت – لبنان، (د.ت).

(2) للمزيد ينظر: الموقع الالكتروني https://www.lerobert.com/ تاريخ الزيارة (13/ 6/ 2022).

قاموس (LITTRE) فيعرف المصلحة بأنّها "احساس اناني مرتبط بشيء ما، أو يحقق فائدتنا الخاصة" ويضيف أن المصلحة لا تعرف حدود ثابتة، بل تتغير عبر الزمن, وتتوافق مع النشاطات والتحولات[1].

ويضيف القاموس الفرنسي (Le Petil Laroussa) كلمة "interct" بأنّها كل ما يحقق الفائدة، أو ما يرتبط مباشرة بتحقيق الأفضلية[2].

ثانياً: التعريف الاصطلاحي للمصالح الدولية

المصلحة الدولية هي الحاجات والرغبات التي تدركها دولة ذات سيادة وعلاقة ذلك بدولة أخرى ذات سيادة تشكل المجال الخارجي لهذه الدولة ومفهوم المصالح الدولية ذو أبعاد وأصول اقتصادية راسخة؛ إذ انتقل هذا المفهوم من حقل المكاسب الاقتصادي إلى حقل المكاسب السياسية فأصبحت المصالح الدولية ذات بعدين الأول الحصول على امتياز اقتصادية من أزمة ما والآخر وجود تنافس سياسي دولي للحصول على مكاسب ذات أبعاد متعددة يكون النفع الاقتصادي في مقدمتها[3].

وجميع التحولات الجذرية التي مست عالم ما بعد الحرب الباردة, وما تمخض عن تلك التحولات من زيادة تنافس الدول لتحقيق مصالح اقتصادية تعود بالنفع الكبير لها وتشكل هذه الظاهرة أثراً بالغ الأهمية؛ إذ أصبح تحقيق مصالح دولة معينة هو المحرك الرئيسي للسياسات الخارجية للدول، ممّا خلق حالة من التنافس السياسي والاقتصادي بجهود دبلوماسية تدعمها حوافز تكنولوجية وثقافية[4].

وبناء على ذلك يمكن للمصالح الدولية أن تجعل من الدول أكثر تدخلاً سواء على الصعيد الدولي، أو متعدية إلى أكثر من ذلك إلى التدخل في شؤون الداخلية للدول ممّا يؤدي تضخم صور المصالح الدولية وتشكل تلك المصالح بؤر توتر ونزاعات مستمرة ما دام هناك دول لها منافع من تلك الدول تتعدى هذه المنافع المكاسب الاقتصادية إلى مكاسب سياسية وحضارية، ومع استمرار الدول لتحقيق مصالحها قد تصطدم مع مصالح دول أخرى تبحث عن ذات الأهداف.

كما تعرف المصالح الدولية أيضاً بأنّها مفهوم ذات أبعاد استراتيجية سياسية بشرية إلى حالة الاختلاف بين الدول لا تصل إلى مرحلة الصراع, ويأخذ أبعاد اقتصادية، أو سياسية لتحقيق منافع وإثبات

---

(1) ينظر: الموقع الالكتروني https://www.wordreference.com/enar/ تاريخ الزيارة (13/ 6/ 2022).

(2) نقلاً عن: د. عزوز وهيبة حنان، Virtual space, the redefinition of leader–ship theory، تحت الرابط الالكتروني https://www.asjp.cerist.dz/en/downArticle/482/3/2/105178 تاريخ الزيارة (14/ 6/ 2022).

(3) د. منير محمود بدوي, مفهوم الصراع: دراسة الأصول النظرية للأسباب والانواع. مجلة دراسات مستقلية, العدد 3 (1997), ص 36.

(4) عبدالرزاق بو زيدي، الحدود المفاهيمية لمصطلح التنافس في العلاقات الدولية بحث مقدم في جامعة محمد خضير (الجزائرية) 2021/11/6. ص321.

تموضع في المجال الدولي والإقليمي، وهناك تعريف آخر ينص على أنّ المصالح الدولية هي عبارة عن حالة اختلاف بين طرفين، أو أكثر حول تحقيق أهداف غير متوافقة سواء كانت تلك الأهداف حقيقية، أو متصورة حول موارد محددة, ويمكن أيضاً القول بأن المصالح الدولية المواقف معينة لكل الفاعلين الدوليين وعدم التوقف في المواقف المستقبلية المحتملة كما يكون كل منهم مضطراً أيضاً لاتخاذ مواقف غير مناسبة مع المصالح المدركة للطرف الآخر[1].

لذلك، نلاحظ ممّا تقدّم أنّ المصالح الدولية ومفهومها يتكون من عناصر ثلاثة:

أ- أهمية، أو إدراك مصالح الدولة لمصلحتها الأساسية.

ب- لا تنطبق التعاريف المشار اليها إلى الدول ذات السيادة فقط، بل تتعدى إلى المنظمات الدولية أيضاً، أو الأقاليم ناقصة السيادة التي تعتمد على دولة أخرى وتتخذ قرارات مثل استخدام قوى عسكرية وفرض قيود تجارية والدخول في تحالفات، وتوفير كمية كبيرة من المعونة الخارجية لتحقيق تلك المصالح.

ج- هناك حد بين المجال الخارجي للدولة وبين المجال الداخلي، فالحكومة التي تعمل ضمن المجال الخارجي هي حكومة تعمل لتحقيق مصالح دولية قومية لها، أمّا دولة للتعامل مع مجالها الخارجي فتوصف بأنّها تعمل لمصلحتها العامة.

لكن ماهي أنواع المصالح الدولية وما علاقتها بالمفاهيم ذات الصلة؟

تظهر المصالح الدولية في صور متعددة، ويمكننا تحديد أنواع المصالح الدولية كما يلي[2]:

أ- مصلحة النظام الدولي: وجوب الحفاظ على نسق دولي سياسي واقتصادي تستطيع الدولة أن تشعر في إطاره بأمان.

ب- المصلحة العقائدية: وتعني بها حماية وتدعيم مجموعة من القيم الأساسية التي يتمسك بها المواطنون والدولة، أو مجموعة من الدول والاعتقاد بصحتها في جميع أنحاء العالم.

ت- المصلحة الاقتصادية: هي السعي الذي تبذله الدولة لتحقيق الرفاهية الاقتصادية لمواطنيها، أو كيانات دولية أخرى بالنسبة للدول الأخرى.

ث- المصلحة الدفاعية: وتعني الدفاع عن الدولة ومواطنيها من أي خطر مادي يمس كيان الدولة، أو من أي تهديد خارجي تتعرض له تلك الدولة سواء كان مباشراً، أو غير مباشر يكون الغاية منه استهداف النظام السياسي.

---

(1) د. نسيمة طويل ظاهر، التنافس الدولي في العلاقات الدولية, الجزائر مجلة الجزائر للأمن والتنمية، العدد (15) 2017، ص31.

(2) مايكل جية مازار، ميراند بيرايب، اندور داين، استريد ستون سفالس، "فهم النظام الدولي الحالي, مؤسسة (RAND)، نشر سنة 2016، ص 26، سحب من على الموقع الالكتروني WWW.rand,or ,ltlBB1598 تاريخ الزيارة (14/ 5/ 2022).

والعلاقة بين هذه المصالح الدولية يمكن إيجازها بما يأتي: فالمصلحة الدفاعية سواء كانت منفردة، أو عن طريق تحالف فهي ضرورية للحفاظ على المصالح الأخرى، إذ يجب على صناع القرار الموازنة بين المصالح لتحقيق المصلحة الدولية، فقد يتم التضحية بالمصالح الاقتصادية لصالح مصلحة النظام الدولي، والتي تتمثل بمصالح دولة أخرى تحتاج الدولة الاولى لصداقتها وتعاونها لصالح الاستقرار في جزء مهم من العالم، وتشكل التوجهات الأيديولوجية والعقائدية للدولة احدى المسارات التي تتخذها لتحديد المصالح في علاقتها مع الدول الأخرى والتي وهي التي تحدد ردود الأفعال حكومات العالم للموضوعات ذات الشأن بالنسبة لها، فالمصالح الاربعة الأساسية تمثل عناصر ديناميكية تحدد سلوك الدول، وغالباً تمثل تلك المصالح فترات زمنية طويلة الأمد وليست قصيرة وهي التي ترسم المصلحة الخارجية للدولة وخططها المستقبلية[1]. أما عن علاقة المصالح الدولية ببعض المفاهيم الدولية الأخرى ذات الصلة، فهي كما يلي:

أ- علاقة المصالح الدولية بمفهوم الحرب: هناك فرق بين الحرب كمفهوم وبين المصالح الدولية، فالحرب تعد من أكثر صور العنف شيوعاً عرفتها الصراعات الدولية منذ القدم، فهي الصورة التي تستخدم فيها الدولة القوة المسلحة لتحقيق أهدافها ومصالحها، أمّا المصالح الدولية فتكون نتيجة التناقضات والاختلافات بين الدول في أهدافها ومصالحها وتكون بعيدة عن شكل المواجهات المسلحة؛ إذ تتعدد صور ومظاهر المصلحة كأن تكون سياسيةً، أو اقتصاديةً، أو تكنولوجية وتتحدد أشكال تنفيذ وسائلها من تمديد، أو تحالفات دولية واقامة ضغوط دبلوماسية، وقد يقع ذلك المفهومان في خندق واحد، كما في حالة الحرب بين الأذربيجان وأرمينيا، فهناك دولة تضغط باتجاه ديمومة الحرب لتسيير مصالحها الضيقة سواء كانت اقتصادية، أم سياسية، أم أيديولوجية[2].

ب- علاقة المصالح الدولية بمفهوم الأزمة: إن الأزمة هي عبارة عن نزاع مؤقت ينطوي طابع التهديد والمفاجأة، فضلاً عن تراكم صور الأزمة التي قد توصل إلى الحرب، إذا لم يتم التخطيط لها بشكل جيد، كما تمثل حالة تحول هامة في مسار التنافس تعبر عن رغبة طرف من الأطراف في إنّهاء التنافس والمصلحة الموجودة لصالحه باتخاذ سلوك مفاجئ يفهمه الطرف الآخر على أنّه تمديد مصالحه ووجوه، وقد يكون حجم التضارب بين المصالح الدولية إلى خلق حالة من تأزم الوضع بين

(1) مايكل جيه: فهم النظام الدولي الحالي، المصدر نفسه، ص45.

(2) حسين قحطان وشعيب الربيعي، ما هي الأزمة الدولية، دراسة الإطار النظري مجلة العلوم السياسية، 2011، ص152.

الأطراف الدولية، وقد يؤدي إلى نشوء حرب.[1] بالأضافة فان العديد من الأزمات يكون العنصر الفعال فيها هو تضارب المصالح بين الدول وشدة التناقض والتعارض الشديد بين طرفين، أو أكثر.

ت- علاقة المصالح الدولية بمفهوم التوتر: يمثل حالة التوتر وهو عدم الثقة والقلق المتبادلة بين دولتين، أو أكثر، وقد يكون التوتر سابقاً لحالة النزعات والأزمات الدولية, يمثل التوتر بداية لحالة نزاع ولا يتعارض وجوده مع حالات التعاون في المجالات الدولية، فالتوتر في الغالب يتخذ كذريعة تظهر في تضارب المصالح وأهداف الجهات المتنازعة بشكل واضح، ويمر بحالة من الغموض في المواقف عن طريق الوسائل الدبلوماسية السلمية فعندما تزيد المكاسب السياسية والانحرافات الاقتصادية والاستراتيجية وتبحث الدول عن تحقيق مصالحها يبرز التوتر على السطح بين دولتين أو أكثر، وغالباً ما يكون التنافس لكسب المصالح ومع شحة الموارد وتقلص فرص مناطق النفوذ لبعض القوى واستيلاء قوة أخرى على أكبر قدر من المكاسب وبهذا يظهر التنافس الذي بدوره يخلق حالة التوتر التي قد تؤول إلى نزاع شامل[2].

ث- علاقة المصالح الدولية بمفهوم النزاع: المصالح الدولية قد تشتمل على مجالات أوسع من النزاع وفي الغالب يمتد إلى فترات زمنية طويلة، في حين أن النزع ينحصر في مسائل محدد وواضحة المعالم منذ البداية، وتكون التسوية في التنافس على المصالح يكون صعباً وإيجاد الحلول تكاد تكون معدومة، أمّا النزاع فإنه قابل للتسوية لكي يحافظ على مكاسب الأطراف المتنازعة، وهذا الآخير قد يؤدي إلى زوال وخسارة الطرف المقابل، بينما التنافس على المصالح يؤدي إلى ضغوط تضعف الخصم، ويغلب على التسابق للمكاسب الدولية الطابع السلمي بينما يأخذ النزاع مجرى العنف المسلح[3].

ج- علاقة المصالح الدولية بمفهوم الصراع: أن السعي لتحصيل المصالح الدولية يكون في الغالب بوسائل مشروعة، وعلى العكس من الصراع الذي يهدف إلى إزالة الطرف الآخر سواء بوسائل مشروعة أو غير مشروعة، وقد يصعد بالتنافس ليصبح صراعاً بين الدول تحاول تنبيت موطئ قدم لتحقيق مصالح ومكاسب على حساب الآخرين[4].

(1) د. حسن الزاز، إدارة الازمات بين نقطتي التحول والغلبان، بيروت المؤسسة الجامعة للدراسات والتوزيع، بيروت، 2001، ص23.

(2) حسين الزاز، مصدر سابق، ص24.

(3) منير محمد بدوي، مصدر سابق، ص38.

(4) فارس الخطاب، حرب المصالح والنفو، كيف يمزق الصراع الأمريكي الإيراني أرض العراق، مقال منشور في عام 2019، سحب من على الموقع الالكتروني: aljazccra.nct تاريخ الزيارة (12/ 5/ 2022).

المطلب الثاني

مفهوم العلاقات الدولية وأثارها في إطار المصالح الدولية

إن دراسة مفهوم العلاقات الدولية ودورها في رسم حدود المصالح الدولية له أهمية كبيرة ترتبط بشكل مباشر وهدف تعريف المصالح الدولية بشكل عام، لذلك سنحاول بيان ذلك بشكل أكثر تفصيل من خلال تقسيم محتوى هذا المطلب على فرعين، وكما يلي:

أولاً: مفهوم العلاقات الدولية

تتميز حركة المجتمع الدولي بكونها دائمة ومتسارعة باستمرار؛ وبحاجة الدول بعضها الى بعض، تتجاذب فيها مجموعة من التناقضات التي تؤدي إلى انعكاسات، إمّا إيجابية، أو سلبية على كيان وطبيعة المجتمع الدولي الذي تجري فيه سلسلة متتابعة من الاحداث تنشأ وتتطور وتزدهر، أو تسوء، وقد تتدهور وتفنى وتضمحل, لذلك كانت دراسة الدولة لاتخرج عن تتبع هذه الاحداث والظواهر الدولية بكل سياساتها ومشاكلها فهي تجسيد للواقع الدولي، فالمجتمعات البشرية مثلها مثل الأفراد لا يمكنها أن تعيش منعزلة عن بعضها البعض، إن حاجة المجتمعات البشرية لبعضها البعض تمخض عنها تواصل في التصرفات والسلوك، أو المعاملات، ومن الواضح أن منظورنا على السعي للتملك والسيادة بحاجة إلى التهذيب لكي لا يميل إلى العدوانية[1].

من أجل ذلك كله كان من اللازم تنظيم العلاقات بين المجتمعات البشرية، على اعتبار أن كل تجمع هو كيان مستقل بحد ذاته، وانتشرت بين البشر منذ فجر التاريخ مجموعة من الأعراف والعادات التي تضبط هذا المجال، ومع ان العلاقات الدولية تتواجد منذ اقدم العصور الا انها لم تعرف كعلم في العلوم الاجتماعية الا حديثاً وكانت الولايات المتحدة من اول الدول التي ساهمت فيه بعد الحرب العالمية الأولى, وبعد أن خرجت من عزلتها الدولية توجهت للاهتمام بالشؤون الدولية ممّا ساعدها على كيفية التصرف السياسي مع الدولة الأخرى، ومن ذلك الاهتمام بالأسس التي يقوم عليها علم العلاقات الدولية، وبعد ذلك اهتمت الجماعات الاوربية بهذا المجال وأعطته بعد دراسته اسماء مختلفة، كمصلحة الدولة الخارجية، أو الشؤون الدولة، أو المنظمات الدولية وغيرها، غير أن هناك تشعباً في مضمون العلاقات الدولية طبقاً للمتخصصين في دراستهما[2].

(1) د. ناصيف يوسف حقي، النظرية في العلاقات الدولية، ط1، دار الكتاب العربي، بيروت، 1، ص16، 1985.

(2) د. علي عواد العقابي، العلاقات الدولية، دراسة تحليلية في الأصول والنشأ والتاريخ والنظريات، 2010، بغداد ص27.

وبعد أن ذكرنا طبيعة العلاقات الدولية يمكن إعطاء تعريف لها وهي مجموعة الروابط الاقتصادية والسياسية والقانونية والأيديولوجية والدبلوماسية ما بين الدول، أو ما بين الدول والمنظمات الدولية والقوى السياسية والاقتصادية والاجتماعية الموجودة على الساحة الدولية.

أي مجموعة العلاقات ما بين الشعوب بالمعنى الموسع لها؛ حيث تكثفت التعاريف حول مفهوم العلاقات الدولية؛ فهناك من يعطي مصلحة الدولة الخارجية الخارجية صورة من صور العلاقات الدولية، عن طريق التواصل السياسي للدولة مع دولة أخرى، ورآى بعضهم أن العلاقات الدولية هي تلك القوى السياسية الأكثر تأثيراً في مصالح الدول الخارجية، أمّا البعض الآخر فقد أعطى تعريفاً للعلاقات الدولية بأنّها "مجموعة من الأنشطة المختلفة كالاتصالات الدولية والتبادل التجاري والتمثيل الدبلوماسي بكل المجالات المختلفة[1]".

إن دول العالم لا يمكنها أن تعيش في عزلة منفردة عن بعضها البعض وكل دولة لا بدَّ أن تكون لها حركة فعالة في المجتمع الدولي, وهذا التوجه ذو شقين، إمّا أن يكون توجهاً مسالماً مع الدول الأخرى، وإمّا أن يكون في اتجاه الصراع، اذاً لابد أن تكون للدولة مجموعة من الأفعال والدوافع في مجال السلم وما يمثله من صور جوانب العلاقات الأخرى الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وغيرها، ومجال الحروب وما يمثله من جوانب متعددة متمثلة بإعلان الحروب وحقوق الأسرى وحقوق المدنيين وقت الحرب وغير ذلك.

بناءً على ما سبق يمكننا القول بأن العلاقات الدولية هي "مجموعة السلوكيات والتصرفات المتبادلة بين دولة وغيرها من الدول والجماعات ووفقاً لأحكام القانون والعرف الدولي[2]".

ثانياً: تأثير العلاقات الدولية في إطار توازن المصالح بين الدول

أن العلاقات الدولية ودوافعها تلقي بضلالها على مجريات الساحة الدولية فتؤثر على مجريات الاحداث والعلاقات بين الدول سلباً وايجاباً من خلال السياسات الخارجية للدول.

بوصف السياسة الخارجية "مجموعة من أعمال الدولة الناتجة عن اتصالات رسمية مع مختلف أعمال النظام الدولي، وفق لمنهج محكم ومخطط ومحدد الأهداف والتي تهدف إلى تغيير سلوكيات الدولة الأخرى، أو المحافظة على الوضع الراهن في العلاقات الدولية, كما أنّها تتأثر بالبيئين الداخلية والخارجية[3]"

(1) جوزيف فرانكل، العلاقات الدولية، ترجمة غازي عبد الرحمن القصيبي، ط2، ص، سنة 198421.

(2) جوزيف فرانكل، المصدر نفسه، ص23.

(3) جوزيف فرانكل، العلاقات الدولية، مصدر سابق، ص61.

من خلال ذلك يمكن إبراز ما تحتويه العلاقات الدولية، فمصلحة الدولة الخارجية تعتمد برنامجاً واحداً إزاء وحدات دولية أخرى فالقرار الذي يصدر منها يجب أن لا يكون متناقضاً ومتعدداً فالقرار لا يتجزأ، وكذلك تكون لها أهداف مخطط لها تصب في صالح الدولة متخذة من قبل صاحب القرار، وتتم تعبئة كل الموارد المتاحة لتحقيق تلك الاتجاهات والأهداف، فمصلحة الدولة الخارجية ما هي الا رد فعل واعي اتجاه المحيط الإقليمي والدولي ومن خلالها تعمل الدولة للتأثير في تلك البيئة حتى تتمكن الدولة من أن تكون فاعلة في النظام الدولي ومحافظة على امتيازاتها ومصالحها، وتوجهات السياسية الخارجية تكون ذات بعدين الأوّل إقليمي فتحصر اهتماماتها بمحيطها الإقليمي دون أن تهتم بالقضايا البعيدة عنها، أمّا البعد الثاني فهو التوجه العالمي؛ إذ إنّ توجه سياسة الدولة الخارجية نحو وحدات دولية خارجية خارج محيطها الإقليمي، فهدف مصلحة الدول هو إقرار النمط الراهن في العلاقات الدولية، أو تغييره بما يلائم مصالحها الاستراتيجية[1].

فالسياسية الخارجية تبتعد في مفهومها عن متطلبات القانون الدولي كقواعد بل تحاول دائماً ثني تلك القواعد لتحقيق مكتسبات للدولة وأن كان على حساب المبادئ الدولية، إذ يمكن تنفيذها عن طريق عاملين مهمين وهما:

1- العامل الدبلوماسي: يمكن تعريف الدبلوماسية:- "مجموعة من القواعد والمفاهيم والإجراءات والمراسم والمؤسسات والاعراف الدولية التي تنظم العلاقات بين الدول والمنظمات الدولية والممثلين الدبلوماسيين بهدف خدمة المصالح العليا الاقتصادية والامنية"[2]. وتسعى الدبلوماسية للتوفيق بين المصالح الدولية عن طريق الاتصال والتبادل واجراء المفاوضات السياسية وعقد المعاهدات والاتفاقيات الدولية، وتعد جماعات الضغط الدبلوماسي المعروف بـ (الوبي السياسي) احد وسائل تحقيق أهداف وسياسات الدول للتأثير تارة والايعاز تارة أخرى على الدول والجماعات الخارجية بهدف تجهيزها واستخدامها وكسب تعاطفها بطرق متعددة عن طريق الترهيب والتسلط غير الاخلاقي (المبطن) ومنها عن طريق اقتناع أخلاقي[3].

لذلك تعد الدبلوماسية من العوامل المهمة في تبيين أطار واركان العلاقات الخارجية للدولة، أو تجنب الصدمات والصراعات العسكرية وهي النتيجة التي تنعكس آثارها لصالح الدولة، فلم تعد التفضيليات والطاقة الدبلوماسية تنظم أوضاع المواطنين في الخارج، انما اصبحت تلك الكيانات

(1) بوردابن منير، رسالة ماجستير، دورة دبلوماسي, غير الرسمية في تنفيذ السياسة الخارجية، جماعة قسنطينة، منشوري، 2009، ص98 – 99.

(2) بيتر مارشال، الدبلوماسية الفعالة، ترجمة أحمد مختار الجمال، المجلس الاعلى للثقافة، القاهرة، ط1، 2005، ص29.

(3) أثير ناظم الجاسور، السياسة الخارجية: المفهوم والأدوات، ص236-237.

الدولية تمثل واجهات واوكار تجسسية مخابراتية تستخدمها الدول الكبرى لتقصي المعلومات من جهة وابرام المعاهدات واقامة المفاوضات مع الدولة المستضيفة لتلك البعثات الدبلوماسية من جهة أخرى، ولذلك تبرز فعاليتها على الأصعدة كافة[1].

2- العامل الاستراتيجي: لم يعد مفهوم الاستراتيجية يقتصر على رسم الخطط العسكرية في ميدان الحرب ولكن اخذ هذا المفهوم يتوسع ليشمل "حصر كافة القدرات الاقتصادية والبشرية واستغلالها في دعم القوات المسلحة"، وللاستراتيجية أشكال متعددة يمكن تحديدها من واقعية الظروف الدولية، أو حسب اطر الأهداف الاستراتيجية ذاتها، أو المجال الجغرافي، أو الأساليب والوسائل التي تركزت عليها الأهداف الدولية, ويمكن النظر إلى الشكل المتبع للتعامل مع الخصوم لتحديد استراتيجية من خلال التعامل مع الأشكال والخطط المباشرة وغير المباشرة[2].

فضلاً عن ذلك فقد اتسع مفهوم الاستراتيجية وتعددت أشكالها كالتفكير الاستراتيجي والعقيدة الاستراتيجية والإدراك الأستراتيجي والأمن القومي والأستراتيجية الخارجية، كذلك توسع مفهوم الحرب، إذ أصبح يطلق عليها مصطلح (الحرب الشاملة) التي تسيطر عليها بشكل مباشر الإدارة والسلطات الحكومية، ظهرت على الساحة الدولية خطط وبرامج أخرى فرعية عن استراتيجية اقتصادية وسياسية وعسكرية وتفاوضية، وهي استخدام عناصر قوى وامكانيات الدولة لتحقيق هدف سياسي، لذلك فأن الاستراتيجية، بالرغم من كونها مفهوم سياسي لكن لاضير من دراسته ورؤية علاقته بالمفاهيم القانونية، فهي لا تعني الحرب، أو الصراع، أو التصادم بالضرورة ولكن هي وسيلة وطريقة إدارة ممكن أن تنتهي إلى نزاع دولي مسلح[3].

المبحث الثاني

التعريف بالمصالح الوطنية وأنواعها

أن المصالح الوطنية بطبيعة الحال تمثل الغاية الحقيقة التي يسعى لتحقيقها شعب الدولة في صورته الجماعية، وهي لاتخرج عن كونها أحدى المصالح المتنافسة على مستوى المجتمع الدولي، لأن المصلحة الدولية تمثل مجموع مصالح دول العالم جميعها، وهذا يتطلب تقسيم محتوى هذا المبحث على

(1) أحمد عارف الكفارنه، العوامل المؤثرة في عملية اتخاذ القرار في السياسة الخارجية، مجلة دراسية دولية، جامعة البلغاء التطبيقية العدد42. ص20،سنة 2009، "https//jcis.uobaghdad.edu.iq"

(2) أحمد السير خير الله، اثر تطور مفهوم القوى على تحولات النظام الدولي، مجلة البحوث المالية والتجارية، جامعة بور سعيد، كلية التجارة المجلد 20، العدد 3، ص163، 2019

(3) جون ستون، الاستراتيجية العسكرية: سياسية واسلوب الحرب مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجة، ط1، 2014، ص67.

مطلبين، الاول سنتناول فيه التعريف بالمصالح الوطنية، أما الثاني فسنخصصه لدراسة أنواع المصلح الوطنية، وكما يلي:

المطلب الأول

التعريف بالمصالح الوطنية العليا

تمثل المصلحة الوطنية مفهوماً مهماً وتتميز بالتعقيد في كثير من جوانبها، إذ ليس هناك إجماع حول تعريفها، فقد اختلفت وتباينت النظريات بشأن المناهج الفكرية والعلمية للدارسين بشأنها، وقد حصل اهتمام في هذا الجانب من قبل المتخصصين بالنظرية الواقعية، الذين أعتبروا المصلحة الوطنية اداة تحليل رئيسية لرسم ووضع الخطوط المهمة في العلاقات الدولية، وقد عرف تلك النظرية الدكتور ملحم قربان بأنها تمثل "الاعتبارات التي تحدد تعريف القوة في تبيان التعاريف السياسية وتقريرها[1].

كما جاء مفهوم المصلحة الوطنية نقلاً عن "لارنس وعبدالله سعيد" بأنها مفتاحاً لصنع القرار، والذي يستعمل في تطبيق القيم والاحكام لتحقيق العمل الدولي[2]. وبذلك يجعلانها نظرية رأسية لرسم سياسة الدولة الخارجية.

كما اختلف العلماء في إعطاء تعريف للمصلحة الوطنية، انطلاقاً من كونها أداة تستخدم لوصف وشرح وتقويم كفاءة مصادر القوة الخارجية للدول، وهناك من رآى أنّها اداة ووسيلة للسلك الدبلوماسي تستخدم لتوظيف غايات سياسية[3].

كما رآى البعض أن تصرفات الدول في علاقاتها تحركها المصلحة الوطنية والتي تمثل المحرك الواضح لها، مهما كانت طبيعية ذلك السلوك، مراعياً، أو حيادياً، أو تعاونياً [4]، وهذا يؤكد حقيقة تشعب دراسة هذا المصطلح.

في حين ربط آخرين بين المصلحة الوطنية وعلاقات الدولة الخارجية ليعرفها بأنّها "القوة الدافعة والمحددة للاتجاهات السياسية الخارجية للدولة، وكل اختلاف في تفسير مضمون المصالح القومية بواسطة

(1) ملحم قربان، الواقعية السياسية، دار النهار للنشر، بيروت، 1970، ص110.

(2) عامر مصباح، معجم مفاهيم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، ط1، المكتبة الجزائرية، الجزائر، 2005، ص147.

(3) عبدالمنعم المشاط، نحو صياغة عربية لنظرية الامن القومي للمستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد 54 لسنة 1983، ص10.

(4) ملحم قربان، الواقعية السياسية، دار النهار للنشر، بيروت، 1970، ص111.

اجهزة اتخاذ القرارات المسؤولة لا بدَّ أن يترتب عليه فوراً وبالضرورة إجراء تغييرات مماثلة في مضمون هذه السياسات الخارجية[1].

لذا سنقسم محتوى هذا المطلب على فرعين، ذلك أن الوصول الى مفهوم المصالح الوطنية يحتاج الى تحديد أهدافها، ومن ثم وفقاً للنظرية الواقعية وكما يلي:

أولاً: أهداف المصلحة الوطنية

أن لأي مصلحة مهما كان نوعها غاية، تمثل في حقيقتها الهدف المرجو منها لتحقيقها، إذ حدد الدكتور إسماعيل صبري مقلد مظاهر المصالح الوطنية من خلال أهدافها وغايتها المركزية المتمثلة في[2]:

1- بذل الجهود في حماية سيادة الدولة ودعم الأمن القومي والحماية الإقليمية لها، وتشترك الغاية إلى تجاوز التهديدات الموجهة ضد الأعراف القانونية والمصالح الحيوية لحماية الدولة وكيانها.

2- تطوير قدرات الدولة من حيث قدراتها الدفاعية، وإدامة تطوير ترساناتها العسكرية والنهوض بالقضاء، والارتقاء بإمكانياتها الحضارية والتنمية الثقافية إلى مستوى متطور.

3- السعي إلى تطوير القوى الاقتصادية من خلال احتساب الثورات الوطنية والبحث عن زيادة للدخل القومي وتفعيل الانتاج المحلي ويمثل مؤشراً مهماً للدول كافة على المستوى الدولي.

4- حماية ايدولوجية الدولة وتوجيه نشرها في الخارج، وهو هدف أصبحت تسعى الدول إلى الحرص عليه ليكون قاعدة لضمان مصالحها الخارجية، فالتمسك بالأيديولوجية والعقائدية والعمل على نشرها كان هاجس واهتمام الدول الكبرى سواء قبل تفكك الاتحاد السوفيتي السابق، أو خلال تلك المرحلة المهمة في المجتمع الدولي، وحتى بعد ظهور النظام الدولي الجديد بعد سيطرة الولايات المتحدة على إدراة الشؤون الدولية بعد سنة 1990، استمر نهج الدولة على ذلك، لما تمثله تلك الافكار من قواعد ترسم الواقع المصلحي والاجتماعي للدولة.

ويمثل تحصين الدولة ايدلوجياً وحمايتها والترويج لها بشتى الطرق غاية أساسية في تمثيل وهيكلية مصالحها الخارجية، اعتباراً من كون انتشار المبادئ المشتركة للدول هو كسب لمصالح المجتمع الدولي وضمان شرعية نظامه القانوني[3].

(1) إسماعيل صبري مقلد، الاستراتيجية السياسية الدولية، المفاهيم والحقائق الإنسانية، ط1، مؤسسة الابحاث العربية, بيروت، 1985، ص128.

(2) إسماعيل صبري، المصدر نفسه، ص30.

(3) محمد نصر نادى، مدخل الى علم العلاقات الدولية في عالم متغير، المكتبة الجامعية الحديث الاسكندرية، 1998، ص160.

5- صيانة الثقافة الوطنية وردع العدوان الخارجي بطرق وصور مختلفة كتأمين الاستغلال الوطني وحماية القيم والثوابت الوطنية من أي هجوم ثقافي وفكري يتربص بالحضارات الوطنية والمجتمع، ويسيء للبنية المجتمعية.

6- التأكيد على السلام وتحقيق الاستقرار وتفادي الصراعات العبثية المذمومة التي تقلل من إمكانيات الدولة وتستزف الثروات وتحل بسببها المآسي، وهو ما عانته الدول خلال ما سُمي بالحرب الكونية، فقد أصبح هاجس الدول اتقاء النزاعات المسلحة قدر الإمكان.

ثانياً: بيان المصلحة الوطنية طبقًا للنظرية الواقعية

تعود الجذور والمبادئ الأساسية للنظرية الواقعية إلى الكتابات الكلاسيكية لكتاب المجال السياسي "Thucydides" الذين قارنوا بين القوة والعدالة، وكتاب "نيقولا ميكافيللي" "Niccolomachirelli" "الامير" الذي تكلم عن رجحان السياسة على مبادئ الاخلاق وكتاب "توماس هوبز" "tomas holls" "اللقياتات" الذي تحدث عن الطبيعة[1].

إلا أن الواقعية لم تظهر للساحة الدولية قبل انتهاء الحرب العالمية الثانية وتبدل النظام الدولي من التحرير إلى نظام القطبية الثقافي، تسلط ثقافة معينة والغاء الثقافات الأخرى اي توظيف الأفكار الأقتصادية مثل الماركسية والرأس مالية لتحقيق مصالح وغايات سياسية, ويمثل ذلك رجوعاً عن فكرتها المثالية, التي تمنعت بالسيطرة على مجال العلاقات الدولية بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى[2].

تقوم النظرية الواقعية على أساسين هما: القوة (power) والمصلحة (interets) وفكر المصلحة بحسب مفهوم هذه النظرية، وتتوحد في مجال القوة التي تحدد بذلك في نطاق ما يطلق عليه السيطرة، وبذلك تعتمد النظرية الواقعية في العلاقات الدولية على ركيزة الدولة كمثال السعي على أفعال وتفاعلات الدولة من خلال فهم النزاعات وبيان أساسها، ومن هذا المنطلق فقد عرف "هانس مورغنتر" الواقعية "بأنّها سياسات تحكم عن طريق القوانين الوضعية التي تجد جذورها في الطبيعة الإنسانية والمعلم الإنساني الذي يساعد الواقعية في إيجاد طريقها في خضم السياسات الدولية هو مفهوم المصلحة الذي يحدد بمفهوم القوة

(1) عبدالعزيز الخليلي، النظرية الواقعية وتفسير النظام أحادي القطبية، رسالة ماجستير، جامعة بيريزيت، فلسطين 2018، ص18.

(2) عبد العزيز الخليلي، المرجع نفسه، ص 19

وهما متغيران في المضمون، أمّا بالنسبة للمبادئ الاخلاقية العالمية فإنه لا يمكن تطبيقها على سلوك الدولة وان المجال السياسي مستقل عن المجالات الأخرى[1].

ومن هذه الفرضية فإن النظرية الواقعية تنظر إلى المجتمعات الدولية على أنّها نزاع مستمر باتجاه صعود قوة الدولة، وتوجيه بوصلتها لتحقيق مصالحها الاستراتيجية دون أن توقفها مصالح الدول الأخرى، وبذلك تقوم فكرة الواقعية السياسية على الدولة توجيه إرادتها لزيادة قدراتها وإمكانياته الاقتصادية والعسكرية لحماية نفسها من مطامع الدول الأخرى، كما يتوجب عليها اختيار هيكلية التحالفات الامثل لدعم وضمان الامن والمصالح، واقامة توازن متكافئ للقوة بحيث يحقق استقراراً دولياً[2].

إن سياسة أقطاب القوى في العالم بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية إتجهت إلى فرض هيمنتها على العالم، لذلك نظرت النظرية الواقعية إلى العلاقات الدولية والى المجتمع بأنه في صراع وتوجه الدول إلى تغليب مصالحها وأهدافهم دون الاكتراث إلى أهداف ومصالح الدولة الأخرى[3].

كما سبق وأن ذكرنا أن مفهوم المصلحة الوطنية في بناء الدولة تتمحور حول المصالح الشرعية الجوهرية متكاملة والمتطابقة والأولية والثانوية, المحدودة والحيوية وتعد المقياس الدائم الذي يمكن على أساسه تقويم وتوجيه العمل السياسي كما ذكر هانس مورغنتر[4] , ومن هذا التوجه نجد أهمية مصالح الولايات المتحدة الأمريكية لاسيما بهذا المفهوم وحاولوا إيجاد وتحديد توضيح وجعله استراتيجية مهمة لكل سياسة خارجية دولية يمثل كتاب جورج كينان وهانس مورغنتر في مقدمة من كتبوا في أبعاد المصلحة الوطنية منذ منتصف القرن العشرين، إذ حرص الكاتبان على ربط المصالح الخارجية للولايات المتحده الامريكية بالفكر المتميز لم يأتِ بنفع، بل كان السبب في ضعف تلك المصالح[5].

فمفهوم المصلحة الوطنية هو الفلك الذي يدور حوله النظام السياسي للدولة باعتباره الغاية العليا للنظام السياسي ككل وضمان استمراره فهو يشكل الأمن الشامل للقوة التي تحافظ على استقلالية الدولة ووحدتها السياسية, ومن هذا المنطلق ذهبت المدرسة الواقعية بين القوى والمصلحة الوطنية[6].

(1) صالح أحمد هريري, تاريخ العلاقات الدولية والحضارة الحديثة. ط1, دار الوفاء الطباعة والنشر اسكندرية. 2003, ص18.

(2) ناصيف يوسف حتي, النظرية في العلاقات الدولية, ط1, دار الكتب العربية, بيروت. 1985, ص1.

(3) ناصف يوسف حتي, المرجع نفسه. ص32.

(4) أحمد محمد هبان, النظير الواقعية وتحليل السياسة الدولية من مورجناد الى مير شامير, كلية الدراسات الاقتصادية العلوم السياسية, جامعة الاسكندرية. ص28، سنة 2016.

(5) أحمد محمد هبان، المرجع نفسه، ص30، سنة 2016

(6) محمد طه بدوي، مدخل الى علم العلاقات الدولية، دار النهضة للطباعة والنشر، بيروت، ص56، سنة 1971.

ومع ذكرنا لمفهوم الواقعية والتطرف إلى تعريف هذه النظرية وما تشتمل عليه وأساسها يبدو انها ترتكز على مفهوم بذاته هو المصلحة الوطنية التي تمثل مفهوماً رأسياً في اطروحتها وأدبياتها وهو ما ذهب إليه كثير من المفكرين مثل غالبين (Gilpin) الذي قال أن الواقعية السياسية هي اعتبار أن الوحدة السياسية للشؤون الاجتماعية والسياسية هي صراع الجماعة، وإن الدولة تتوقع ابتداء بواسطة مصالحها الوطنية وان علاقات القوة هي السمة الأساسية للشؤون الدولية، وكذلك وضح المفكر كنت ولتز (kennethwaltz) أن مصالح الدولة هي أساس الفعل، والضرورة السياسية تنشأ من المنافسة غير المنضبطة للدول، من ذلك فإن المكاشفة تقوم على الضروريات التي بإمكان توضيح السياسات الامثل التي تستعملها الدول لمصالحها[1].

ومن الكتاب الذين بينوا ذلك ايماند دخيل (waymanddichl) الذي رآى ان مضمون الواقعة السياسية يعد النظام الدولي في فوضى الدول القومية الساعي لتحقيق المصالح الوطنية المحددة ابتداء من مفهوم القوة، ولقد وجهت عدة انتقادات إلى المدرسة الواقعية لمفهوم المصلحة الوطنية التي تعتمد عليها حسب المقاييس تحديد المصلحة الوطنية حسب النظام القائم، أي تحديد المصلحة الوطنية بحسب أوجه الرأي العام داخل الدولة، ثم تحديد المصلحة الوطنية بحسب جهات اتخاذ القرار وصناع التوجيهات السياسية داخل الدولة وأجهزتها الرسمية[2].

المطلب الثاني

أنواع المصالح الوطنية العليا

إن المصلحة الوطنية، أو المصلحة بشكل عام تحد وتقيد جبروت القوة وتكيف التصرف السياسي وتقريره وبذلك صحة الفرضية ان المصلحة والقوة يمكن تتحدان في تغيير علاقتهم المتبادلة: إذ تتطور قدرات كل منهما بشكل متكافئ والعكس صحيح, ففي بعض الحالات تنهض أحدهما بينما يضعف الطرف الثاني، والقوة والمصلحة تعمل كل منهما على تعقيد وتحديد قرارات وتصرفات الأخرى، وهذا التحديد يكون معقولاً ومتوازناً, ولذلك فإن المصلحة دائما ما تنشيء مشاكل ومصاعب لمنهجية النظام السياسي للدولة[3].

ذ لا يمكن عزل المصلحة القومية عن التوجيهات الأيديولوجية لأنظمة الحكم عند اغلب القوميات في العالم الحديث؛ لذلك تتبع الدولة عند العمل الدبلوماسي والسياسي التمثيل الخارجي مع العالم وتكون صاحبة التوجه باتجاه واحد سواء أطالت المدة أم قصرت، ويكون هذا التوجه والتخطيط متوازن مع

(1) الواقعية في العلاقات الدولية موسوعة ستاندفورد للفلسفة، ترجمة ريم العمري، ص24.

(2) موسوعة استاند فورد، ريم العمري، المرجع نفسه، ص 26.

(3) ملحم قربان، الواقعية السياسية، ط2، مؤسسة الجامعي للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، 1981، ص96

مصلحتها الوطنية ويكون حسب ظروف واقع الساحة الدولية وكذلك الظروف الداخلية للدولة, وبناء على هذا الامر تتنوع توجيهات المصالح الخاصة بالدول بحسب مكانتها وبعدها الجغرافي السياسي ومدى تأثيرها واهميتها للدول الأخرى ومدى قوتها وتأثير سياستها على المحيط الإقليمي العالمي.

وبناء عليه تبقى المصلحة الوطنية هي الغالب في توجيهات الدولة الخارجية وتحدد سياستها وتقيد من قوتها وبذلك تشكل العدل وتلزم طابع الحياد وعدم الانحياز لتكسب ذلك مصداقية لدى جميع الأطراف الفاعلين في الساحة الدولية وتستطيع أن توظف ذلك في بلورة التوجه لمكاسبها الوطنية[1].

كما يجب أن نفهم كقاعدة عامة لا يوجد تعريف محدد ومخصص لمفهوم النزاعات المسلحة في الأعراف والاتفاقيات الدولية، وعلى أساس ذلك ذهب فريق من الفقهاء الدوليين إلى القول بأن النزاع المسلح هو هجوم قوة مسلحة لدولةٍ ما ضد دولة أخرى بصرف النظر عما اذا كان التدخل مشروعاً، أو غير مشروع[2]، في حين ذهب فريق آخر من الفقه الدولي إلى أنه لا يوجد تعريف محدد وشامل للنزاع المسلح وذلك بناءً للظروف التي قد تؤثر بصورة مباشرة، أو مباشرة؛ لأن أشكال النزاع المسلح قد تختلف من حين إلى آخر, ولذلك يجب أن نعود إلى وقائع النزاع هل تشكل نزاعاً مسلحاً دولياً أم لا يكون لها هذا الوصف[3].

ولعل أرجح الأقوال في مفهوم الفقه الدولي هو استعمال مصطلح النزاع المسلح؛ إذ يعد شاملاً لحالات لا تتطوق ولا تعطيه حق وقف الحرب؛ إذ تكون الدول في النزاع المسلح، أو الدولة من أطراف النزاع المسلح في حالة عدم اعتراف أطراف أخرى لدولة ما وأعطتها وصف دولة؛ لأنها قد تتصف بكونها منظمة دولية ولربما تغدو في المستقبل وتعطى وصف دولة معترف بها[4].

ويشمل مفهوم ومصطلح النزاع المسلح الذي يستوعب الحرب في مفهومها التقليدي وغيرها من أحوال النزاع غير المتصفة بصفة الحرب، كل حرب ونزاع مسلح أهلي، أو ما يطلق عليها الحرب الأهلية[5].

ويختلف الفقه في تعريف النزاع المسلح الدولي بحسب وجهات الرأي والفكر وتباين الطرق التحليلية التي تعمل في هذا الشأن، إلا إنه يمكن التعبير عنه بأنه موقف داخلي، أو دولي ينشأ من التباين

(1) بن عزة محمد الامين، الحالف الاستراتيجي كضرورة المؤسسات الاقتصادية في ظل العولمة، بحث مجلة اقتصادية شمال أفريقيا، عدد 2، ص39، سنة 2005

(2) سعيد سالم جويلي، المدخل لدراسة القانون الدولي الإنساني، دار النهضة العربية، القاهرة 2002، ص٢٧٤.

(3) جابر ابراهيم الراوي، المنازعات الدولية، مطبعة دار السلام، بغداد، ١٩٧٨، القاعدة الدولية ص ٢٠.

(4) محمد سامي عبد الحميد، أصول القانون الدولي _ النشر الأسكندرية منشأة المعارف، سنة 1994

(5) مصطفى أحمد فؤاد، القانون الدولي العام،" الجزء الخامس " القانون الدولي الإنساني دون سنة نشر، دون دار النشر، ص ٩٠

الحاد في تقديم واولوية المصالح والقيم بين محاور النزاع تكون على، وعلى إدراك بهذا التناقض مع توافر الأهداف والرغبات للتمسك بهذا الموقف_ وربما لا يكون هناك توافق بين الأطراف[1].

وإنما يكون أقرب للتصادم، ويتعارض مع المصالح الأخرى، لذلك من المستعبد أن يكون هناك نزاع مسلح من المنظور القانوني اذا كانت هناك نوايا مبيته لدى محوري النزاع باستبدال حالة السلم بحالة النزاع المسلح المباشر، إلا إنه لا يجوز بدء العمليات العدائية الا بعد اخطار واضح وصريح عن إعلان الحرب بين الأطراف مع بيان سببها، أو عن طريق إنذار نهائي ينص على عدم إذ كان، أو قبول الطرف الآخر لطلبات الدولة المرسلة الإنذار يترتب عليه اعتبار النزاع المسلح قائماً بين الطرفين، ولذلك فإن الإعلان لا يكفي لقيام حالة الحرب، بل لابد من أفعال مادية تنذر بقرب النزاع والاشتباك المسلح بين الأطراف[2].

وبناءً على ذلك، رآى فقهاء القانون الدولي أن عدم وجود حرب بالمعنى القانوني يعني استمرار العلاقات الدبلوماسية والتجارية بين حكومات دول الأطراف ورعاياها على الرغم من نشوب العمليات العدائية بين الدول سواء كانت برية، أو بحرية، أو جوية، ولذلك حتى اللحظة عندما تقطع العلاقات وتكون فيها حالة الحرب قانوناً تقطع العلاقات فوراً، أمّا إذا لم تعن الحرب فإن العلاقات بين أطراف النزاع تخضع للقانون الدولي في حالة السلم العام.

لذلك يمكننا تحديد أهم المصالح الوطنية وفقاً لما يلي[3]:

1. المصالح الأوّلية: وتتمحور حول صون الوحدة الجغرافية والانتماء الوطني السياسي وثقافة الدولة وحماية مكانتها وتقوية سيادتها من الاعتداءات الخارجية.
2. المصالح الثانوية: يختلف مضمونها عن المصالح الأوّلية ولكنها تعطي حصانة وحماية للمواطنين الذين يعيشون خارج البلاد وحماية كرامتهم.
3. المصالح الزمنية: وهي المصالح المتصلة بفترة زمنية معينة, والتي قد توجد في فترة معينة حسب تقبله أصحاب القرار السياسي وتنتهي بانتهاء القرار الذي كان يهدف لغاية وطنية عليا معينة اقتضت المصلحة لألغاءها.
4. المصالح الدائمية المستمرة: وهي مصالح الدولة المستقرة نسبياً إذا تكون ثابتة لفترات طويلة من الوقت، وقد تتغير بشكل بطيء مع الزمن.

(1) ينظر: رسلان أحمد فؤاد، نظرية الصراع الدولي في تطور الأسرى الدولية المعاصرة القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1982، ص 115.

(2) محمد سامي جنينة، بحوث في قانون حرب والحياة، القاهرة، مطبعة النجالة، 1943، ص1.

(3) ناصيف يوسف حقي، مصدر سابق، ص29-28.

5. المصالح العلمية: هي تلك المبادئ والمسالك التي تستقر عليها السياسة الخارجية للدولة وثوابتها اتجاه المعطيات الدولية المختلفة.
6. المصالح الخاصة: هي مصالح مفيدة وثابتة في الزمان والمكان ومتصلة بسياسات معينة كمحاولة الابقاء على حالة توازن واستقرار إقليمي.

لذا لابد على كل دولة إتباع عدد من الوسائل للحفاظ على مصالحها الوطنية، واهم تلك الوسائل، ما يلي:

1. السلك الدبلوماسي كوسيلة لتأمين المصالح الوطنية.

السلك الدبلوماسي هي إحدى الوسائل ذات الرواج لدى الدول لتأمين مصالحها الوطنية, من خلال سياستها الخارجية تنتقل بدورها من دولة إلى أخرى, للوصول إلى تأمين المصالح الوطنية من خلال ما يقوم به دبلوماسيين من اتصالات مع أصحاب القرار والدبلوماسيين من دول الأخرى من خلال جلسات الحوار والمفاوضات لتحقيق المصالح الوطنية لدولهم التي ينتمون اليها[1].

ويتضمن السلك الدبلوماسي أهدافاً وغايات تمس المصلحة الوطنية بطريقةٍ يمكن أن تقنع الأطراف الفاعلين بأهمية تلك المطالب العادلة والاصلية للامة, ويميل الدبلوماسيون إلى استخدام المكافآت والتهديدات والاقناع لتأكيد السلطة وتحقيق الأهداف المرجوة التي تؤكد عليها السياسة الخارجية؛ إذ تشكل جولات المفاوضات من أعظم الوسائل الفعالة لإنهاء الصراعات وتحقيق المصالح المرجوة بين الدول, من خلال الاقامة والمصالحة وتحقيق المصلحة الوطنية[2].

2. تأمين المصلحة الوطنية من خلال العلاقات الاقتصادية.

تعمل الكيانات الدولية ذات الاقتصاديات المتقدمة باستخدام المساعدات والقروض كوسيلة للحفظ مصالحها وتثبيت موطن قدم في الساحة الدولية، وإن وجود فرق شاسع بين الدولة الفقيرة والغنية يوفر فرصة تعزيز مصالحها تجاه الدولة الفقيرة؛ فقد تعتمد الدولة الفقيرة في سد حاجياتها الغذائية والتكنولوجية من خلال استيراد السلع والبضائع الصناعية المعروفة التكنلوجية، والمنح الخارجية وعقود وبيع المواد الأوّلية، كان لها الأولوية من خلال تعزيز العلاقات الاقتصادية في عصر العولمة فظهر سلوك العلاقات الاقتصادية الدولية وتسمية المصالح الوطنية[3].

3. تأمين المصلحة الوطنية من خلال وسائل الإعلان (الدعاية).

---

(1) الباحث سيد العزازي، مقال، الفهم الصحيح للدبلوماسية ما بين القوة الصلبة والناعمة والذكية/ المركز الديموقراطي، سنة، 2016، "https://decmocraticac.de"

(2) سيدي العزازي, المرجع البحثي نفسه، مقال "https://democraticac.de"

(3) محمد خليل الموسى, بحث نطاق التزامات الدولة للأطراف بالعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية الاجتماعية والثقافية/ مجلة علوم الشريعة الشرعية والقانونية/ المجلد 33، العدد1، 2006.

الدعاية في البيع وسيلة لاقناع الآخرين حول صدقية الغايات والأهداف المرجوة لتأمينها, وهي بذل كل الوسائل لإقناع الدول بضرورة تأمين الأهداف التي تسعى الدولة للوصول اليها "وتمثل منهجية للتأثير على العقول والعواطف والأفعال لمجموعة معينة لغرض عام محدد"[1] وتمثل واجهة الدولة الدعائية إلى الدولة الأخرى تكون الغاية منها تحقيق مصالح ذاتية، أي المصالح التي تحكمها حصراً المصالح الوطنية الدعائية، ومع الطفرة الثورية لوسائل الاتصال للشبكة العنكبوتية في العقد الاخير مثلث نطاق الإعلام الموجه فالدعاية غاية لتأمين الأهداف ذات الأهمية الوطنية[2].

4. تأمين المصالح الوطنية من خلال عقد المعاهدات والتحالفات:

يتم عقد التحالفات والمعاهدات من قبل دولتين أو أكثر؛ لحماية المصالح المشتركة بينهم، وتستخدم تلك التحالفات لتأمين مصالح متطابقة ومتكاملة, وبكل ما تحويه المعاهدات من امتيازات للدولة فقد تتضارب المصالح وتكون هناك منافسة بين الدول، فمن الحتمي على الدولة في التحالف العمل من أجل تقوية المصالح المشتركة المتفق عليها بين الدول[3]، وقد يؤدي إبرام المعاهدات من أجل تأمين المصالح المشتركة، وقد تكون مصالح ضيقة ومحددة.

بالتالي فان التحالف سواء كان اقتصادياً، أو عسكرياً هو من أجل إعادة البناء الاقتصادي العالمي عن طريق تأسيس المنظمات الدولية وكذلك إقامة السوق المشترك بين الدول[4].

5. تأمين المصالح الوطنية من خلال وسائل جبرية قسرية:

تلعب القوى دوراً مهماً في العلاقات الدولية وهي حقيقة غير مكتوبة في الاجتماع الدولي, وهي وسيلة تلجأ فيها الدولة لتأمين المصالح الوطنية الحيوية لها, كما يعترف القانون الدولي بالوسائل القسرية التي تكون خالية من افتعال الحرب باعتبارها الوسائل التي تلجأ اليها الدولة لتحقيق أهدافها الحيوية, وان المقاطعة

(1) مبارك بن واصل الحازمي. بحث الأعلام العربي والامن القومي الرؤيات والتحريات نحو اجندة اعلامية مستقبلية المجلة المصرية للبحوث الاتصال الجماهيري، تصدر عن كلية الاعلام جامعة بني سويف، العدد 9، ص19 الموقع الكتروني. http:llwww.madia.bsu.edu.iq contentside تاريخ الوصول (3/ 5/ 2022).

(2) مبارك بن واصل الحازمي. المرجع نفسه. ص19، "https//www.madia.bsu.edu.iqcontentside

(3) د. نورتيكي، مقال التحالفات الدولية استراتيجية متعددة لمواجهة تهديدات الاقليمية، المركزي الأوربي مكافحة الإرهاب والاستخبارات الموقع الالكتروني: http:ltwitter.com تاريخ الوصول (6/ 5/ 2022).

(4) د. نبيل سرور، مقال الصراع على النفط والغاز وأهمية منطقة الشرق الأوسط الاستراتيجية، مجلة الدفاع الوطني اللبناني، العدد 96، 2016، "https://www.lebarmy.gov.lb"

والأعمال الانتقامية والابتزاز والتدخل وقطع العلاقات هي وسائل تلجأ اليها الدول لإجبار الدول الأخرى للقبول بمسار معين[1].

ومع ذلك يتوقع من الدول أن تبتعد عن الوسائل القسرية مثل قطع العلاقات الدبلوماسية، الأقتصاص، الثأر والأنتقام في أثناء حروب، أو عدوان ومن الراجح من تأخذ الدولة السياقات التسوية السلمية للمنازعات وحماية مصالحها, وبذلك على الدولة أثناء صياغة أبعاد أهدافها الاستراتيجية الوطنية, أن تسعى في محاولات صادقة لجعلها متوافقة مع الأهداف والمصالح الدولية للأمن والسلم وحماية حقوق الإنسان[2].

الخاتمة:

من خلال هذا البحث، تبيّن أن المصالح الدولية تمثل الركيزة الأساسية في بناء العلاقات بين الدول، إذ لا يمكن فهم أي تحالف أو نزاع أو سياسة خارجية بمعزل عن المصلحة التي تسعى الدولة إلى تحقيقها. وقد أظهرت الدراسة أن توازن المصالح بين الدول يُسهم في تعزيز التعاون والاستقرار، بينما يؤدي تضاربها إلى التوتر والصراعات.

كما تبيّن أن المصالح ليست ثابتة، بل تتغير بتغير الظروف الداخلية والخارجية، وبحسب موقع الدولة في النظام الدولي ومدى قدرتها على التأثير فيه. فالقوى الكبرى غالبًا ما تفرض مصالحها من خلال أدوات متعددة، بينما تحاول الدول الصغيرة إيجاد توازن يحمي مصالحها عبر التحالفات والمؤسسات الدولية.

وفي ضوء ذلك، خلص البحث إلى أن تحقيق التوازن بين المصالح المتباينة يمثل التحدي الأبرز للنظام الدولي المعاصر، وأن بناء علاقات قائمة على الاحترام المتبادل والمصالح المشتركة هو السبيل الأمثل للحفاظ على الأمن والسلم الدوليين.

كما يُوصى بتعزيز التعاون الاقتصادي والسياسي كوسيلة لتقليص حدة التنافس والصراع بين الدول، والبحث عن صيغ جديدة للتفاهم الدولي تحقق مصالح الشعوب بصورة عادلة ومستدامة.

الاستنتاجات

1. المصالح الدولية هي المحرك الأساسي للعلاقات بين الدول، إذ لا تقوم العلاقات الدولية على القيم أو المبادئ الأخلاقية فقط، بل على أساس تحقيق المنفعة المشتركة أو الدفاع عن المصلحة الوطنية.

(1) عامر عبد، بحث بعنوان ازمات السياسة الخارجية, التفاعلات والتدخلات، جامعة اسكندرية كلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، ص11

(2) اليسكس منسيتس وكارل ديوين الاين، فهم صنع القرار في السياسة الخارجية، مركز الاستمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2016، ص200.

2.تتغير طبيعة المصالح الدولية بتغير الظروف السياسية والاقتصادية والتكنولوجية، مما يجعل العلاقات بين الدول متحركة وغير ثابتة، تتسم بالمرونة أحيانًا والتوتر أحيانًا أخرى.

3.تداخل المصالح بين الدول يؤدي إلى بناء شبكات من الاعتماد المتبادل، خاصة في مجالات التجارة والطاقة والأمن، الأمر الذي يجعل التعاون ضرورة وليس خيارًا في كثير من الأحيان.

4.تعارض المصالح غالبًا ما يكون سببًا في نشوب الأزمات والصراعات الدولية، خصوصًا عندما ترتبط المصالح بالموارد الحيوية أو النفوذ الجيوسياسي.

5.القوى الكبرى تمتلك قدرة أكبر على فرض مصالحها من خلال أدوات الضغط السياسي والاقتصادي والعسكري، بينما تعتمد الدول الصغرى على الدبلوماسية والتحالفات والمؤسسات الدولية لتحقيق مصالحها.

6.التوازن في المصالح الدولية يُعدّ عاملًا رئيسيًا في استقرار النظام الدولي، فكلما تحقق توازن نسبي بين مصالح الدول الكبرى، قلّت فرص نشوب الحروب واتسعت مجالات التعاون.

7.النظام الدولي المعاصر يشهد تحولات عميقة في خريطة المصالح نتيجة بروز قوى جديدة مثل الصين والهند، وصعود قضايا غير تقليدية مثل التغير المناخي والأمن السيبراني، ما يفرض أنماطًا جديدة من العلاقات الدولية.

8.تحقيق المصالح المشتركة يتطلب إدارة عقلانية للعلاقات الدولية، تقوم على الحوار والاحترام المتبادل والمشاركة العادلة في اتخاذ القرار داخل المنظمات الدولية.

9.التحالفات الاستراتيجية لا تكون دائمة، بل تخضع للمصالح الآنية؛ فالدول قد تتحالف في قضايا معينة وتتنافس في أخرى وفقًا لمعادلة الربح والخسارة.

10.إعادة بناء النظام الدولي على أساس المصالح المشتركة والمنافع المتبادلة يمثل خطوة أساسية نحو تحقيق الأمن والسلم الدوليين، وتقليص احتمالات الصدام بين القوى الكبرى.

المصادر والمراجع:

أولاً: الكتب العربية:

1- ابن منظور، محمد بن مكرم بن علي الإفريقي المصري، لسان العرب، دار صادر، بيروت – لبنان، (د.ت).

2- أثير ناظم الجاسور، السياسة الخارجية، المفهوم والأدوات، دار وائل للنشر، عمّان– الأردن، 2012م.

3- أحمد محمد هبان, النظير الواقعية وتحليل السياسة الدولية من مورجناد الى مير شامير, كلية الدراسات الاقتصادية العلوم السياسية, جامعة الاسكندري، سنة 2016.
4- إسماعيل صبري مقلد، الاستراتيجية السياسية الدولية، المفاهيم والحقائق الإنسانية، ط1، مؤسسة الابحاث العربية, بيروت، 1985.
5- بيتر مارشال، الدبلوماسية الفعالة، ترجمة أحمد مختار الجمال، المجلس الاعلى للثقافة، القاهرة، ط1، 2005.
6- جابر ابراهيم الراوي، المنازعات الدولية، مطبعة دار السلام، بغداد، ١٩٧٨، القاعدة الدولية.
7- جوزيف فرانكل، العلاقات الدولية، ترجمة غازي عبد الرحمن القصيبي، ط2، ص، سنة 198421.
8- جون ستون، الاستراتيجية العسكرية: سياسية واسلوب الحرب مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجة، ط1، 2014.
9- د. حسن الزاز، إدارة الازمات بين نقطتي التحول والغلبان، بيروت المؤسسة الجامعة للدراسات والتوزيع، بيروت، 2001.
10-د. علي عواد العقابي، العلاقات الدولية، دراسة تحليلية في الأصول والنشأ والتاريخ والنظريات، 2010، بغداد.
11-د. ناصيف يوسف حقي، النظرية في العلاقات الدولية، دار الكتاب العربي، بيروت، ط1، 1985.
12-رسلان أحمد فؤاد، نظرية الصراع الدولي في تطور الأسرى الدولية المعاصرة القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1982.
13-سعيد سالم جويلي، المدخل لدراسة القانون الدولي الإنساني، دار النهضة العربية، القاهرة 2002.
14-صالح أحمد هريري, تاريخ العلاقات الدولية والحضارة الحديثة. ط1, دار الوفاء الطباعة والنشر اسكندرية. 2003.
15-عامر عبد، بحث بعنوان ازمات السياسة الخارجية, التفاعلات والتدخلات، جامعة اسكندرية كلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية.
16-عامر مصباح، معجم مفاهيم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، ط1، المكتبة الجزائرية، الجزائر، 2005.
17-عبدالرزاق بو زيدي، الحدود المفاهيمية لمصطلح التنافس في العلاقات الدولية بحث مقدم في جامعة محمد خضير (الجزائرية) 2021/11/6.

18-عبدالمنعم المشاط، نحو صياغة عربية لنظرية الامن القومي للمستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد 54 لسنة 1983.
19-محمد سامي جنينة، بحوث في قانون حرب والحياة، القاهرة، مطبعة النجالة، 1943.
20-محمد سامي عبد الحميد، أصول القانون الدولي _ النشر الأسكندرية منشأة المعارف، سنة 1994
21-محمد طه بدوي، مدخل الى علم العلاقات الدولية، دار النهضة للطباعة والنشر، بيروت، سنة 1971.
22-محمد نصر نادى، مدخل الى علم العلاقات الدولية في عالم متغير، المكتبة الجامعية الحديث الاسكندرية، 1998.
23-مصطفى أحمد فؤاد، القانون الدولي العام،" الجزء الخامس " القانون الدولي الإنساني دون سنة نشر، دون دار النشر.
24-ملحم قربان، الواقعية السياسية، دار النهار للنشر، بيروت.
25-ملحم قربان، الواقعية السياسية، ط2، مؤسسة الجامعي للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت.
26-ناصيف يوسف حقي, النظرية في العلاقات الدولية, ط1, دار الكتب العربية, بيروت. 1985.
27-الواقعية في العلاقات الدولية موسوعة ستاندفورد للفلسفة، ترجمة ريم العمري.
28-اليسكس منسيتس وكارل ديوين الاين، فهم صنع القرار في السياسة الخارجية، مركز الاستمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2016.

ثانياً: **الرسائل والأطاريح الجامعية**:

1- بوردابن منير، رسالة ماجستير، دورة دبلوماسي, غير الرسمية في تنفيذ السياسة الخارجية، جماعة قسنطينة، منشوري، 2009، ص98 - 99.
2- عبدالعزيز الخليلي، النظرية الواقعية وتفسير النظام أحادي القطبية، رسالة ماجستير، جامعة بيريزيت، فلسطين 2018، ص18.

ثالثاً: **البحوث والدوريات**:

1- أحمد السير خير الله، اثر تطور مفهوم القوى على تحولات النظام الدولي، مجلة البحوث المالية والتجارية، جامعة بور سعيد، كلية التجارة المجلد 20، العدد ، 2019.
2- بن عزة محمد الامين، الحالف الاستراتيجي كضرورة المؤسسات الاقتصادية في ظل العولمة، بحث مجلة اقتصادية شمال أفريقيا، عدد 2، ص39، سنة 2005
3- حسين قحطان وشعيب الربيعي، ما هي الأزمة الدولية، دراسة الإطار النظري مجلة العلوم السياسية، 2011.
4- د. منير محمود بدوي, مفهوم الصراع: دراسة الأصول النظرية للأسباب والانواع. مجلة دراسات مستقلية, العدد 3 (1997).
5- د. نسيمة طويل ظاهر، التنافس الدولي في العلاقات الدولية, الجزائر مجلة الجزائر للأمن والتنمية، العدد (15) 2017.
6- محمد خليل الموسى, بحث نطاق التزامات الدولة للأطراف بالعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية الاجتماعية والثقافية/ مجلة علوم الشريعة الشرعية والقانونية/ المجلد 33، العدد1، 2006.

رابعاً: شبكة الأنترنيت:

1- أحمد عارف الكفارنه، العوامل المؤثرة في عملية اتخاذ القرار في السياسة الخارجية، مجلة دراسية دولية، جامعة البلغاء التطبيقية العدد42، سنة 2009، "https//jcis.uobaghdad.edu.iq"
2- الباحث سيد العزازي، مقال، الفهم الصحيح للدبلوماسية ما بين القوة الصلبة والناعمة والذكية/ المركز الديموقراطي، سنة، 2016، https://decmocraticac.de
3- د. نبيل سرور، مقال الصراع على النفط والغاز وأهمية منطقة الشرق الأوسط الاستراتيجية، مجلة الدفاع الوطني اللبناني، العدد 96، 2016، https://www.lebarmy.gov.lb
4- د. نورتيكي، مقال التحالفات الدولية استراتيجية متعددة لمواجهة تهديدات الاقليمية، المركزي الأوربي مكافحة الإرهاب والاستخبارات الموقع الالكتروني: http:ltwitter.com تاريخ الوصول (6/ 5/ 2022).
5- فارس الخطاب، حرب المصالح والنفو، كيف يمزق الصراع الأمريكي الإيراني أرض العراق، مقال منشور في عام 2019، سحب من على الموقع الالكتروني: aljazccra.nct تاريخ الزيارة (12/ 5/ 2022).

6- مايكل جية مازار، ميراند بيرايب، اندور داين، استريد ستون سفالس، "فهم النظام الدولي الحالي, مؤسسة (RAND)، نشر سنة 2016، سحب من على الموقع الالكتروني: WWW.rand,or ltlBB1598, تاريخ الزيارة (14/ 5/ 2022).

7- مبارك بن واصل الحازمي. بحث الأعلام العربي والامن القومي الرؤيات والتحريات نحو اجندة اعلامية مستقبلية المجلة المصرية للبحوث الاتصال الجماهيري، تصدر عن كلية الاعلام جامعة بني سويف، العدد 9، الموقع الكتروني. http:llwww.madia.bsu.edu.iq contentside تاريخ الوصول (3/ 5/ 2022).

8- الموقع الالكتروني https://www.lerobert.com/ تاريخ الزيارة (13/ 6/ 2022).

9- الموقع الالكتروني https://www.wordreference.com/enar/ تاريخ الزيارة (13/ 6/ 2022).

10- نقلاً عن: د. عزوز وهيبة حنان، Virtual space, the redefinition of leader-ship theory، تحت الرابط الالكتروني https://www.asjp.cerist.dz/en/downArticle/482/3/2/105178 تاريخ الزيارة (14/ 6/ 2022).